الأمم المتحدة

E/FFDF/2016/2*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 March 2016
Arabic
Original: English

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المعني بمتابعة تمويل التنمية
١٨-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦
البند ٢ من جدول الأعمال*
تمويل التنمية المستدامة: متابعة خطة
عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر
الدولي الثالث لتمويل التنمية

رصد الالتزامات والإجراءات الواردة في خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية**

مذكرة من الأمين العام

موجز

في إطار خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، شُجع الأمين العام على أن يدعو إلى انعقاد فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لتقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولإسداء المشورة لعملية المتابعة الدولية المتعلقة بها في ما يتعلق بالتقدم المحرز، وثغرات التنفيذ، وإصدار توصيات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية، مع مراعاة الأبعاد الوطنية والإقليمية.

* E/FFDF/2016/1.

** أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ وكانت قد صدرت سابقا تحت الرمز E/FFDF/2016/1.

150416 150416 16-04566 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتضم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، التي انعقدت في أواخر عام ٢٠١٥، أكثر من ٥٠ من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومكاتبها وغيرها من المؤسسات والكيانات الدولية المعنية الأخرى[أ]. واضطلعت الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية في عملية تمويل التنمية، أي مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدور محوري، بالاشتراك مع مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، الذي يقوم أيضا بدور منسق فرقة العمل والمحرر الأساسي لتقريرها.

وتسلط هذه المذكرة الضوء على الاستنتاجات الرئيسية الواردة في التقرير الأول لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات.

(أ) للاطلاع على قائمة الوكالات، انظر: www.un.org/esa/ffd/special/inter-agency-task-force-members.html.

أولا - مقدمة

١ - في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، اجتمع قادة العالم في أديس أبابا في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي اعتمدوا فيه خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر (خطة العمل)[(١)]. وقد وضعت خطة العمل هذه إطارا كليا ومتسقا لتمويل التنمية المستدامة. وخطة العمل هذه أكثر من مجرد إطار، إذ تجسد عدة مئات من الإجراءات الملموسة التي تعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتنفيذها على الصعيدين الفردي والجماعي. وعلى نحو ما جرى تأكيده لاحقا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ''تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''، التنفيذ الكامل لخطة عمل أديس أبابا أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها[(٢)].

٢ - والتزمت الدول الأعضاء بالمثابرة في العمل بخطة عمل أديس أبابا من خلال عملية متابعة مكرسة ومعززة لتقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تواجه التنفيذ، ... وتشجيع تبادل الدروس المستفادة، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، الفقرتان ١٣١ و ١٣٢). وفي هذا السياق، أنشئ في إطار خطة عمل أديس أبابا، منتدى سنوي تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي معني بمتابعة تمويل التنمية من أجل استعراض تنفيذ نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣ - وسيلزم إجراء رصد وتحليل موثوق بهما وفي الوقت المناسب لإرشاد هذه العملية. وستسعى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، التي يعقدها الأمين العام، إلى تقديم إسهام موضوعي في مهام التحليل والرصد هذه. ووفقا لولاية فرقة العمل، (أ) ستقدم تقريرا سنويا عن التقدم المحرز في تحقيق نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، و (ب) ستوفر التوجيه في المتابعة الحكومية الدولية لهذه الخطة من حيث الثغرات القائمة في التنفيذ والتوصيات الرامية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ١٣٣). وسيتمثل الجمهور الرئيسي لفرقة العمل في المشاركين في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية،

(١) أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ٤٠.

والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة[٣]. وتعرب فرقة العمل عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الدولية والجهات المعنية الأخرى التي أبدت اهتماما كبيرا بعمل الفرقة. وستسعى إلى التحلي بالدقة التقنية والاستبصار، وإلى تغطية كامل نطاق مسائل تمويل التنمية، مع مراعاة أن تظل منفتحة على طائفة عريضة من القراء.

٤ - وتستند فرقة العمل في ما تجريه من تحليل إلى الفرضية القائلة إنه نظرا لطبيعة المسائل الجاري مناقشتها، لا يوجد في كثير من الأحيان مجرد حل واحد في مجال السياسات. بل إن تعقد طابع تلك المسائل يعني أن ثمة خيارات متعددة في مجال السياسات. والواقع أن جميع السياسات الاقتصادية تنطوي على عمليات معاوضة. وترى فرقة العمل أن دورها يكمن في تحديد الخيارات السياساتية وتحليل ما تنطوي عليه من افتراضات وآثار اقتصادية واجتماعية وبيئية، مع ترك اختيار السياسات النهائية للعمليات السياسية الوطنية والدولية.

٥ - وعلى النحو المطلوب في خطة عمل أديس أبابا، تهدف فرقة العمل إلى الاستناد إلى التجربة الإيجابية المتمثلة في التعاون فيما بين الوكالات التي بادر بها الأمين العام عندما دعا المؤسسات الدولية المعنية إلى الاستفادة من خبرتها المتخصصة في رصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية[٤]. وأعدت فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تقارير تحليلية تضمنت المؤشرات الرسمية، ورصدت في نفس الوقت البيانات والمعلومات التكميلية بغية معالجة الشواغل الناشئة. وقدمت بانتظام معلومات مستكملة عن التزامات التعاون الدولي وأوصت باتخاذ تدابير سياساتية، لكي ينظر فيها المجتمع الدولي، سعيا إلى زيادة تعزيز الشراكة العالمية. وتشكل فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية نموذجا ستسعى فرقة العمل الحالية إلى الاقتداء به.

٦ - وتقدر فرقة العمل كذلك أن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في حد ذاته سيخضع للرصد من خلال عملية دولية مختلفة. وسيركز هذا الجهد على إطار لمؤشرات عالمية وافقت عليه اللجنة الإحصائية لقياس الغايات المحددة في إطار كل هدف، بما في ذلك الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ. وستشكل هذه المؤشرات، ولا سيما تلك المتعلقة بوسائل

(٣) أنشئ المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بموجب الفقرات ٨٤ إلى ٨٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنون ''المستقبل الذي نصبو إليه'' (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق). وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أنيطت بالمنتدى الرفيع المستوى مسؤولية القيام بدور الآلية المركزية لمتابعة واستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرات ٨٢-٩٠).

(٤) انظر: www.un.org/en/development/desa/policy/mdg_gap/، للاطلاع على تقرير عام ٢٠١٥ وعلى روابط إلى التقارير السابقة.

تنفيذ الغايات، إسهامات مهمة في عمل فرقة العمل. وتشمل خطة عمل أديس أبابا أيضا التزامات وبنود عمل إضافية عديدة لا تضمها الغايات المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، خلصت فرقة العمل إلى أنه من الصعب الإحاطة بشكل كامل بكثير من البنود بمجرد مؤشر واحد. وبالتالي فتقرير فرقة العمل سيكمل التقرير الإحصائي المتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بتوفير (أ) استعراض للالتزامات وبنود العمل الإضافية الواردة في خطة عمل أديس أبابا وغيرها من النتائج المتعلقة بتمويل التنمية؛ و (ب) إجراء تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ بنود خطة العمل التي ربما لا يمكن الإحاطة بها بسهولة عن طريق مؤشرات كمية، مثل استخدام قياسات نوعية في المجالات التي تفتقر إلى البيانات؛ و (ج) إجراء مناقشة تحليلية للمسائل من أجل رسم صورة أوفى للتنفيذ، وتقييم أثر التدفقات المالية والسياسات على تحقيق الأهداف، وتعزيز تبادل المعارف والتعلم المتبادل. وقد أُدرج نظر في رصد الالتزامات المقدمة على هامش المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في التذييل باء لتقرير عام ٢٠١٦[٥]، وسيصدر مستقبلا بصورة مستقلة (في شكل تذييل).

٧ - والتقرير الأول لفرقة العمل، الذي أنجز في الربع الأول من عام ٢٠١٦، لا يسعى إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا أو وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي جرى الاتفاق عليها قبل أقل من ستة أشهر على صياغة التقرير. والواقع أن الكثير من بيانات عام ٢٠١٥، وهي سنة الأساس التي يجب الاستناد إليها في قياس التقدم المحرز في التنفيذ، كانت لم تنشر بعد عندما كان تقرير عام ٢٠١٦ في طور الإعداد. وبدلا من ذلك، يُركِّز في تقرير عام ٢٠١٦ على الكيفية التي تقترح فرقة العمل استخدامها في رصد تنفيذ الالتزامات في السنوات المقبلة، غير أن التقرير لا يسعى أيضا إلى وضع المناقشة في سياق التطورات الأخيرة ذات الصلة بالموضوع.

ثانيا - الحالة المتغيرة على الصعيد العالمي

٨ - حدثت عدة تطورات مهمة منذ أن اجتمعت الدول الأعضاء في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥، بما في ذلك تحقيق النجاح في اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واعتماد اتفاق باريس[٦] من جانب مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير

(٥) انظر: *Addis Ababa Action Agenda: Monitoring Commitments and Actions — Inaugural Report 2016* (United Nations publication, Sales No. E.16.I.7).

(٦) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

المناخ[٧] في دورته الحادية والعشرين، الذي عقد في باريس في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأحرز تقدم أيضا في مجالات عمل أخرى تشملها خطة عمل أديس أبابا. فمثلا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بدأ نفاذ إصلاحات نظام الحصص والإصلاحات الإدارية التي وضعها صندوق النقد الدولي، المتفق عليها في عام ٢٠١٠. واستجابة للنداء الموجه في خطة عمل أديس أبابا، سيُستهل المنتدى العالمي الجديد للبنى التحتية، الذي تقوده المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، في واشنطن العاصمة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ خلال الاجتماعات الربيعية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

٩ - ومع ذلك، يجري الاضطلاع بهذه الجهود العالمية في بيئة تتزايد صعوبتها. فالمخاطر العالمية تهدد بجعل تنفيذ الخطة أكثر صعوبة بكثير مما كان عليه الأمر قبل ستة أشهر فقط. وكما لاحظ وزراء المالية ومحافظو المصارف المركزية لمجموعة العشرين في البيان الصادر عن اجتماع ٢٧ شباط/فبراير الذي عقد في شنغهاي، بالصين:

> الانتعاش العالمي مستمر، لكنه ما زال متفاوتا ودون طموحنا إلى نمو قوي ومستدام ومتوازن. وارتفعت مخاطر الهبوط ونقاط الضعف في سياق تقلب تدفقات رؤوس الأموال، ووقوع انخفاض كبير في أسعار السلع الأساسية، وتصاعد التوترات الجغرافية السياسية، والصدمة الناتجة عن احتمال خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والعدد الكبير والمتزايد من اللاجئين في بعض المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قلق متزايد من خطر تنقيح نزولي آخر في التوقعات الاقتصادية العالمية (الفقرة ١). ففي الواقع، على النحو المشار إليه في الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٦، خرج ما يزيد على ٧٠٠ بليون دولار من رؤوس الأموال من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في عام ٢٠١٥، وهو ما يتجاوز بكثير حجم صافي التدفقات الخارجة خلال فترة ''الكساد الكبير''. وفي نفس الوقت، تراكمت على الشركات غير المالية في البلدان ذات الأسواق الناشئة مستويات كبيرة من الديون، ارتفعت من أقل من ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ١٠٠ في المائة في منتصف عام ٢٠١٥، مما جعل هذه البلدان عرضة بشكل خاص لتوقفات وانتكاسات مفاجئة في تدفقات رؤوس الأموال.

١٠ - وازدادت المخاطر الجيوسياسية أيضا. فما فتئ العالم يواجه أكبر أزمة من أزمات التشريد القسري منذ الحرب العالمية الثانية، مما يفرض طلبات متزايدة على الموارد العامة

(٧) انظر: United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

المحدودة. وثمة خطر يكمن في تحويل المساعدة المطلوبة عن التنمية الطويلة الأجل والبلدان التي هي في أمس الحاجة إليها. وفي الواقع، من المحتمل أن تشهد أقل البلدان نموا استمرار تناقص نصيبها من المساعدة الإنمائية الرسمية، على الرغم من الالتزام الوارد في خطة عمل أديس أبابا بعكس اتجاه هذا الانخفاض. والتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو ضرورة التصدي للأزمة مع الحفاظ في الوقت نفسه على التزامه بالتنمية المستدامة الطويلة الأجل وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيكون منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية منبرا مفيدا للتأكيد من جديد على عدم تعريض الالتزامات الإنمائية للخطر.

ثالثاً - من مونتيري إلى أديس أبابا ووسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: رصد نتائج تمويل التنمية

١١ - تهدف خطة عمل أديس أبابا إلى تعبئة التمويل العام، ووضع السياسات العامة والأطر التنظيمية المناسبة لإفساح المجال للتمويل الخاص، وإتاحة فرص التجارة والتنمية التكنولوجية، والتحفيز على إحداث تغيرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج والاستثمار. وتسعى كذلك إلى مواءمة جميع تدفقات الموارد والسياسات مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويستمد هذا النهج الكلي جذوره من عملية تمويل التنمية، بصيغتها الواردة في توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. وقد أقر توافق آراء مونتيري بأن جميع مصادر التمويل، العامة والخاصة والمحلية والدولية، ليست وحدها ما يلزم لتمويل التنمية، بل إن حشد الموارد يتوقف على السياسات العامة وعلى بيئة تمكينية معززة على الصعيدين الوطني والدولي. وبالتالي، فالسياسات والأنظمة الوطنية والقواعد والاتفاقات الدولية مرتبطة بتمويل التنمية ونتائجها.

١٢ - وتؤكد الشراكة العالمية من أجل التنمية، على نحو ما حددها توافق آراء مونتيري، الأهمية المحورية للتعاون الإنمائي والتمويل الميسر. وبالفعل، يظل التعاون الإنمائي، والمنتديات التي يناقش فيها، جزءا مهما من الخطة. وبناء على نتائج مؤتمري مونتيري والدوحة، تؤكد من جديد خطة عمل أديس أبابا أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فتوافر استراتيجيات وطنية صرفة للتنمية المستدامة يشكل عنصرا أساسيا في الخطة. غير أن السياسات المحلية يجب تكون مدعومة ببيئة دولية تمكينية. وقد جرى تناول العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات في توافق آراء مونتيري وإعلان

الدوحة[٨]، ولكن هذه المسائل لم تعالج بتفصيل. وتدرج الخطة بشكل صريح كل وسيلة من وسائل التنفيذ الرئيسية غير المالية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة إلى جانب الوسائل المالية المتسمة بطابع تقليدي بدرجة أكبر، وتعمل على تحقيق تكاملها وتحديد سياقها ضمن إطار شامل.

١٣ - وتتجاوز خطة عمل أديس أبابا نطاق نتائج مونتيري والدوحة بمراعاتها المتطلبات في مجال السياسات لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متكامل. وتشدد على أهمية حوافز استثمارات القطاع الخاص، فضلا عن نوعية الاستثمارات. وتشدد أيضا على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على الصعيد العالمي. وبذلك، فهي تطرح للمناقشة بشكل أوضح مسائل من قبيل تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ، وحماية المحيطات والغابات وشواغل بيئية أخرى، وتدرجها في صلب برنامج تحقيق الاتساق على الصعيد العالمي، إلى جانب المسائل المتعلقة بالتجارة والاستقرار المالي العالمي.

١٤ - وقد جرى تنظيم الالتزامات وبنود العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا في سبعة مجالات عمل رئيسية وفرع ختامي متعلق بالبيانات والرصد والمتابعة. وحددت الدول الأعضاء أيضا عددا من المجالات المواضيعية الشاملة التي تُسخر فيها الإجراءات السياساتية أوجه التآزر الموجودة بين العديد من بنود العمل التي جرى بيانها بتفصيل في مجالات العمل الواردة في الخطة. ومجالات العمل هذه هي:

١ - الموارد العامة المحلية

٢ - المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

٣ - التعاون الإنمائي على الصعيد الدولي

٤ - التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية

٥ - الديون والقدرة على تحمل الديون

٦ - معالجة المسائل العامة

٧ - العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

(٨) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق؛ وقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٣٩، المرفق.

العلاقة بين خطة عمل أديس أبابا وأهداف التنمية المستدامة

١٥ - أدرجت جميع وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في خطة عمل أديس أبابا. وستشكل الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ إسهامات مهمة في عمل فرقة العمل، وكذلك المؤشرات الوثيقة الصلة بالموضوع المتعلقة بالغايات الأخرى الواردة في إطار الأهداف الإنمائية المستدامة (التي هي وثيقة الصلة بشكل خاص بالمسائل الشاملة). غير أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا مختلفتان من حيث الهيكل، وهو ما قد يجعل من الصعب تتبع الغايات المتماثلة على نطاق الخطتين. وقد جرى تنظيم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حول أهداف التنمية المستدامة، أو حول أهداف ونتائج، بينما تسير خطة العمل على منوال توافق آراء مونتيري، وتتمحور حول وسائل تنفيذ مالية وغير مالية مختلفة.

١٦ - وعلى نحو ما جرى تأكيده في خطة عمل أديس أبابا، لأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ أوجه تآزر هائلة على صعيد الغايات، فتحقيق غاية من الغايات يسهم في إحراز تقدم في تحقيق الغايات الأخرى. وبالمثل، ثمة أوجه تآزر بين فروع خطة عمل أديس أبابا، وكذلك بين هذه الخطة وأهداف التنمية المستدامة. فكل هدف من الأهداف يعتمد على مدخلات من جميع فروع خطة عمل أديس أبابا المتعلقة بالتنفيذ، في حين أن كل من فرع من فروع الخطة يتناول أهدافا مختلفة. وسواء كانت المسائل معروضة من زاوية التدفقات المالية/وسائل التنفيذ (خطة عمل أديس أبابا) أو من زاوية النتائج (أهداف التنمية المستدامة)، فإنه ينبغي فهم الخطة بطريقة كلية.

١٧ - ومع أخْذ ذلك في الاعتبار، تستند فرقة العمل إلى فهم متعدد الجوانب للفوائد والمخاطر المرتبطة بمختلف أنواع التمويل وغيرها من وسائل التنفيذ، حسبما يرد في الفروع التي تتناول مجالات العمل السبعة في خطة عمل أديس أبابا. ولمختلف القطاعات والأهداف هياكل مالية مختلفة، مما يعني أن التركيبات المناسبة لطرائق التمويل تختلف باختلاف القطاعات، وكذلك باختلاف السياقات الوطنية. فمثلا، بعض الاستثمارات، مثل الاستثمارات التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، ستُمول إلى حد كبير في معظم الحالات من الموارد العامة (غير أنها في بعض البلدان ستكمَّل بالاستثمارات الخاصة). أما الاستثمارات الأخرى، مثل الاستثمارات المتعلقة بالبنى التحتية، فكثيرا ما ستحتاج إلى الجمع بين التمويل العام والخاص. وفي حالات أخرى، مثل تمويل المؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم، سيغلب الطابع الخاص على التمويل، غير أن تلك الاستثمارات على العموم ستندرج ضمن سياسات عامة وأطر تنظيمية تدعم الاستثمار وتحفز عليه. وجميع

أشكال التمويل ستحتاج أيضا إلى الدعم من وسائل تنفيذ غير مالية، مثل التكنولوجيا ووجود بيئة دولية داعمة، بما في ذلك نظام اقتصادي مستقر والقدرة على تحمل الديون (انظر الشكل الأول).

١٨ - وكما ورد في خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تشكل المجموعة الكاملة لمجالات العمل في خطة عمل أديس أبابا أساسا قويا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقديم الدعم للشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

الشكل الأول*

تسلسل التمويل العام والخاص والوسائل غير المالية المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة

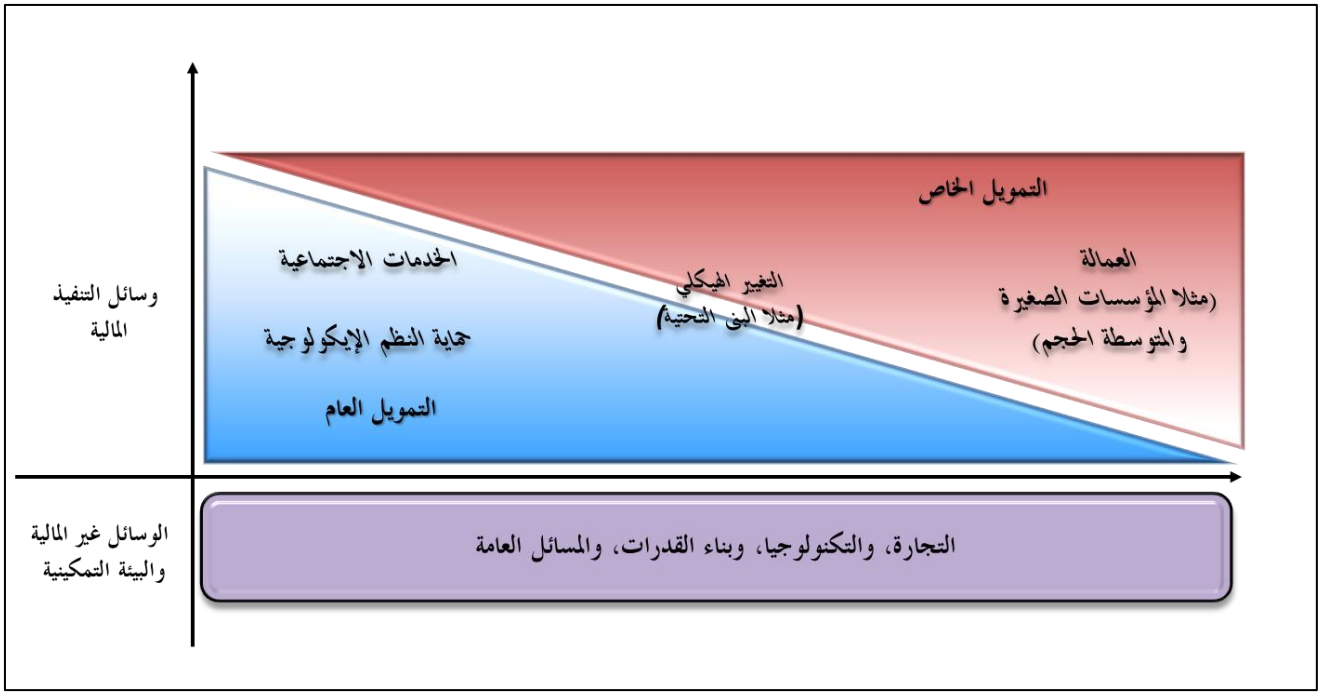

* هذا الشكل مدرج لأغراض توضيحية فقط وحجم المربعين لا يمثل حجم التدفقات.

رابعا - موجزات الفصول المتعلقة بإطار الرصد الذي تتبعه فرقة العمل

١٩ - يشكل رصد خطة عمل أديس أبابا ووسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عملية معقدة، تغطي المسائل والبيانات الشاملة، والفروع المتعلقة بمجالات العمل السبعة من خطة عمل أديس أبابا، والمئات من الالتزامات وبنود العمل. وقد تصدت فرقة العمل لهذا التحدي بتجميع وتصنيف جميع الالتزامات وبنود العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا، على

أساس المحاور التي تدور حولها فروعها[٩]. وفي إطار كل مجموعة، قدمت فرقة العمل خيارات في ما يتعلق بالرصد، بما في ذلك أفضل مصادر البيانات المتاحة حاليا التي ستتيح رصد التقدم المحرز في التنفيذ في السنوات المقبلة؛ ومناقشة لنوعية البيانات؛ وأساليب أخرى مثل التحليل النوعي والسياقي ودراسات حالات إفرادية. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت فرقة العمل إلى المواطن التي ستوفر فيها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بيانات ومعلومات إضافية. ومع أن فرقة العمل ستتسم بالمرونة في ما يتعلق بإدراج مصادر جديدة للبيانات في المستقبل، فإن التقرير الافتتاحي لعام ٢٠١٦ سيكون بمثابة دليل مرجعي لعملية متابعة تمويل التنمية. وستتضمن التقارير المقبلة رصد تمويل نتائج التنمية بصفة عامة، استنادا إلى الرصد السنوي المضطلع به، منذ اعتماد توافق آراء مونتيري في عام ٢٠٠٢، من جانب مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتعاون مع خمس جهات معنية مؤسسية في عملية تمويل التنمية.

٢٠ - وترد أدناه موجزات قصيرة لاستنتاجات فرقة العمل، وتغطي كل فصل من فصول التقرير، بما في ذلك مقدمة كل فرع من أجل بيان السياق والاستعراض العام للاستنتاجات المتعلقة بالرصد. أما التقييم التفصيلي والتقني لرصد التزامات تمويل التنمية وتحدياته فهو متاح في تقرير فرقة العمل لعام ٢٠١٦ وفي الموقع الشبكي لفرقة العمل[١٠]. وسيركز التقرير الافتتاحي على الالتزامات وبنود العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا في محاولة لمعالجة المسألة المتصلة بكيفية رصد الالتزامات وبنود العمل الجديدة.

المسائل الشاملة

٢١ - تتضمن خطة عمل أديس أبابا العديد من المبادرات الرئيسية الشاملة لعدة جوانب التي تستفيد من أوجه التآزر القائمة بين أهداف التنمية المستدامة وتعالج الثغرات الحرجة في تحقيقها. وتشمل المسائل الشاملة والالتزامات الواردة في الخطة، بصيغتها الواردة في الفرع الأول، ما يلي: (أ) ميثاق اجتماعي لتوفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية للجميع؛ و (ب) تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية؛ و (ج) سد الفجوة في البنى التحتية، بما في ذلك إنشاء المنتدى العالمي للبنى التحتية؛ و (د) تشجيع التصنيع الشامل والمستدام؛ و (هـ) وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع؛ (و) حماية النظم الإيكولوجية لصالح الجميع؛ و (ز) تشجيع قيام مجتمعات مسالمة جامعة.

(٩) انظر: www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/01/IATF-on-FfD_2016-Report_Full-Outline_22-2-16.pdf.

(١٠) www.un.org/esa/ffd/ffd-follow-up/inter-agency-task-force.html.

وتتناول أيضا مسائل من قبيل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛ والأطفال والشباب؛ والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وكل مبادرة من هذه المبادرات يمكنها الإسهام في إحراز تقدم على نطاق عدد كبير من أهداف التنمية المستدامة.

٢٢ - ونظرا للصلات الوثيقة مع خطة عام ٢٠٣٠، ستستطيع فرقة العمل، في سياق رصدها للمجالات المحددة في ذلك الفرع، الاعتماد على عدد كبير من مؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما في ما يتعلق بالالتزامات التي تركز على تحقيق نتائج محددة. وستعزز فرقة العمل تلك المؤشرات، حسب الاقتضاء، وبالتالي ستوفر قدرا أكبر من الدقة والتفصيل.

٢٣ - وعلى وجه الخصوص، يشمل الفرع تركيزا أكبر على التدفقات المالية، بما في ذلك الإنفاق المحلي والتمويل الدولي ذو الصلة بالقطاعات والمبادرات وفئات السكان والبلدان المعنية. والبيانات المصنفة متاحة في الحال في كثير من المجالات ذات الصلة وإن لم يكن في كلها. فمثلا، في مجال البنى التحتية، ستعتمد فرقة العمل على العديد من مصادر البيانات الموجودة وإن كانت مشتتة، وذلك بهدف تقديم صورة شاملة. وستكمِّل التقييمات الكمية بالتحليل النوعي والتقدم المحرز في العمليات الدولية، مثلا في ما يتعلق باستراتيجيات تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وستحلل فرقة العمل أيضا أثر التغييرات المالية والسياساتية على النتائج والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، وستوفر دروسا مستفادة من التجارب على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

الموارد العامة المحلية

٢٤ - تشكل الأموال العامة المحلية مصدرا أساسيا لتوفير المنافع والخدمات العامة، وتعزيز التكافؤ، والمساعدة على إدارة استقرار الاقتصادي الكلي. وهي تمثل مكونا محوريا في تمويل مختلف الأهداف والغايات، إلى جانب تمويل متطلبات العقد الاجتماعي الذي تنطوي عليه خطة عمل أديس أبابا. ويركز الفصل المتعلق بالموارد المالية المحلية على تعبئة الموارد وصرف الأموال، إلى جانب جودة هذين النشاطين وتوافقهما مع متطلبات التنمية المستدامة.

٢٥ - وقد زادت البلدان من إيراداتها الضريبية في المتوسط خلال السنوات الـ ١٥ الماضية (انظر الشكل الثاني)، وإن ظلت هناك مساحة إضافية للتحسّن. وما زالت مستويات تعبئة الموارد المحلية في العديد من البلدان غير ملبية لاحتياجات التنمية المستدامة. ويُعترف في خطة عمل أديس أبابا بأن المحرك الرئيسي لتعبئة الموارد المحلية هو النمو الاقتصادي المدعوم بالسياسات السليمة والبيئة المؤاتية على جميع المستويات. ويشار في خطة العمل أيضا إلى ضرورة تعزيز الإدارة الضريبية، وتطبيق السياسات الهادفة إلى توليد موارد إضافية، ومكافحة

الفساد بجميع أشكاله. وفي الوقت نفسه، تشدّد خطة العمل على أهمية مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. ففي عصر العولمة، ثمة حدود لما يمكن لبلد ما أن يحققه من خلال سياساته المحلية؛ ولهذا السبب تدعو خطة عمل أديس أبابا أيضا إلى تعزيز التعاون الضريبي الدولي.

٢٦ - وتهدف الالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل إلى التصدي لهذه التحديات، مع التأكيد على مبدأ الملكية الوطنية. ولمتابعة الالتزامات وبنود العمل المتعلقة بهذه المجالات، ستقوم فرقة العمل بتقييم الاتجاهات السائدة على صعد تعبئة الموارد المحلية وتحصيل الضرائب، والتدفقات المالية غير المشروعة، واستعادة الأصول المسروقة، والتعاون الضريبي الدولي. ويصف تقرير فرقة العمل أيضا الأسلوب الذي ستتبعه الفرقة في تقييم تنفيذ الميزانيات وصرف الأموال دعما لجهود الحد من الفقر، وكفالة تحقُّق التنمية المستدامة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يصف الأسلوب الذي ستتبعه في المتابعة بخصوص مواضيع أخرى من قبيل الصناعات الاستخراجية والمصارف الإنمائية الوطنية والماليات العامة دون الوطنية.

الشكل الثاني

قيم الوسيط الحسابي للإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حسب فئات دخول البلدان، ١٩٩٠-٢٠١٣

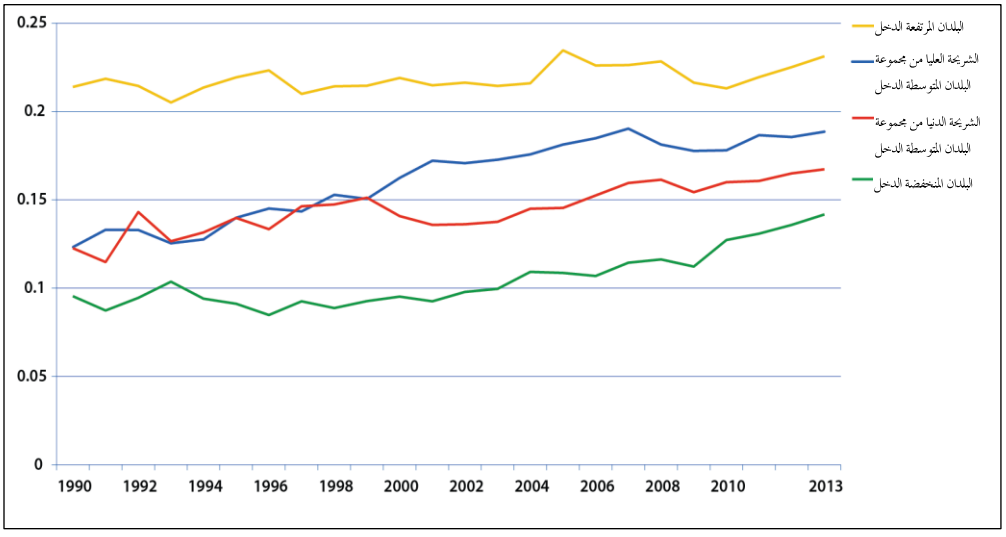

المصدر: حسابات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة استنادا إلى البيانات الطولية للإيرادات العالمية (WoRLD) التي يصدرها صندوق النقد الدولي، ١٣تموز/يوليه ٢٠١٥.

ملاحظة: الإيرادات الضريبية محسوبة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، واعتُمد في تصنيف البلدان على فئات دخول البلدان التي تعدّها مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٥.

٢٧ - وتشكل مسألتا توافر البيانات والرصد لأغراض هذا الفرع أمرا معقدا نظرا لوجود مشاكل تتعلق بالمنهجيات والتعاريف لم يتم حلها في جميع المجالات. وهناك العديد من مصادر المعلومات بخصوص تحصيل الضرائب وجمع الإيرادات على الصعيد الوطني، وهناك عدد من الجهود الرامية لوضع مقاييس مرجعية موحدة لنظم إدارة الإيرادات. وقد يلزم القيام ببعض الجهود لمواءمة البيانات وضمان قابلية البيانات للمقارنة على مر الزمن. وعلى وجه الخصوص، يمثل قياس التدفقات المالية غير المشروعة أمرا صعبا بطبيعته. وقد تم تطوير عدد من التقنيات، ولكن يصعب قياس النشاط كمّيا على وجه الدقة، وهو ما يعزى جزئيا إلى وجود مساحات رمادية بين الأنشطة غير المشروعة بشكل بيّن وتلك التي ربما تكون قانونية ولكنها لا تلتزم بروح القانون، مثل بعض أشكال التلاعب بأسعار التحويل. وسيغلب الطابع النوعي على رصد التعاون الضريبي الدولي. وهناك الكثير من البيانات المتعلقة بمصروفات ومساهمات جهات فاعلة أخرى من قبيل المصارف الإنمائية الوطنية، ولكن لا يجري دوما دمج هذه البيانات معاً بفعالية لتكوّن صورة واضحة على المستوى الدولي.

الأعمال والأموال الخاصة المحلية والدولية

٢٨ - تشدد خطة عمل أديس أبابا على كون أنشطة الأعمال والاستثمارات والابتكارات التي يقوم بها القطاع الخاص من المحركات الرئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وخلق فرص العمل. ويعدّ الاستثمار الخاص الطويل الأجل متطلبا حيويا لدعم النمو والعمالة والتحول الهيكلي والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية.

٢٩ - ومع ذلك، لا يتم دوما توجيه التمويل والاستثمارات صوب المجالات المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، قد تُحدث الطفرات المفاجئة في دخول أو خروج التدفقات الرأسمالية الدولية الخاصة آثارا تقوّض التنمية المستدامة بشدة، وهو ما شوهد في الأزمات المالية السابقة. وبالفعل، كان تدفق رأس المال الخاص إلى البلدان النامية شديد التقلب في السنوات الأخيرة (انظر الشكل الثالث). وفي الوقت نفسه، ثمة خوف من أن يشكّل القطاع الخاص المحلي في عدد من البلدان النامية مصدرا لعدم الاستقرار المالي نظرا لاقتراض الكثير من الشركات في الأسواق الناشئة مبالغ كبيرة بالعملات الأجنبية.

الشكل الثالث
التدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ٢٠٠٥-٢٠١٥

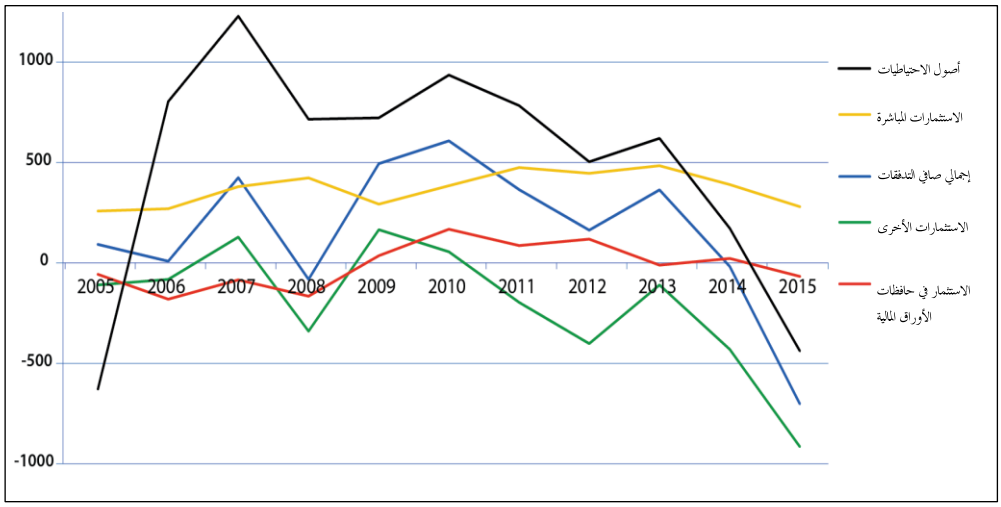

المصدر: الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١٦ (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة).

٣٠ - وبالتالي تشدد خطة عمل أديس أبابا على أهمية تعبئة التمويل الخاص الثابت في الأجل الطويل على الصعيدين المحلي والدولي بالطرق الكفيلة بتعزيز التنمية المستدامة. وترحب خطة العمل بمبادرات مسؤولية الشركات التي تُتّخذ في القطاع الخاص، مع التشجيع أيضا على استكشاف الأطر السياساتية والتنظيمية للمواءمة على نحو أفضل بين عالم المال والأعمال من جهة ومتطلبات التنمية المستدامة من الجهة الأخرى. وهذا يستلزم بذل الجهود عبر طائفة من المجالات تشمل تعزيز مناخ الاستثمار، وتطوير الأطر التنظيمية والسياساتية المناسبة، وتطوير أسواق رأس المال المحلية مع إدارة المخاطر وتشجيع الاستثمار المباشر المعزز للتنمية في القطاعات والبلدان التي يعوزها التمويل.

٣١ - وتشدد خطة عمل أديس أبابا على دور التمويل الشامل للجميع في تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن أهمية تصميم الأطر التنظيمية والسياساتية على مستوى نشاط الوساطة المالية برمّته بما يعزز فرص الحصول على التمويل وإضفاء الاستقرار على الأسواق المالية بصورة متوازنة. وتتضمن خطة العمل أيضا التزامات تهدف إلى تسهيل تدفق التحويلات الدولية، مما يبرز العلاقة بين التحويلات المالية والتمويل الشامل للجميع. وأخيرا، تتضمن خطة العمل أيضا التزامات تتعلق بالدور المحتمل للأعمال الخيرية في تنفيذ خطة العمل.

٣٢ - وسيعتمد رصد تنفيذ هذه الالتزامات وبنود العمل على معلومات مستمدة من طائفة منوّعة من المصادر. ويوجد مستودع للبيانات والدراسات الاستقصائية ودراسات الحالات الإفرادية التي يمكن استخدامها لرصد التقدم المحرز بخصوص مسائل مناخ الاستثمار، والتمويل الشامل للجميع، والتحويلات المالية، وتطوير أسواق رأس المال، والاستثمار المباشر الأجنبي. ويمكن الحصول على المعلومات المتعلقة ببعض الجهود والمبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص لتعزيز التنمية المستدامة من مصادر من قبيل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمبادرة العالمية لتقارير الأداء ومبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. غير أنه بينما توجد بيانات جيدة بشأن مبادرات الإبلاغ، هناك قدر أقل من البيانات المتاحة بخصوص مدى إسهام هذه المبادرات في إحداث تغييرات في السلوكيات. وسيتم رصد هذا الإسهام من خلال دراسات الحالات الإفرادية والأمثلة.

٣٣ - وهناك أيضا ثغرات كبيرة في البيانات المتعلقة بالأنشطة الخيرية. وسيتم تعويض هذا النقص جزئيا من خلال استقاء الأدلة من تقارير الكيانات الخيرية الكبيرة والاطّلاع على مختلف مصادر المعلومات، ومن بينها مثلا عدد من المؤسسات التي توفر بيانات عمّا تقدمه من منح وتبلغ عنه من خلال المبادرات الدولية.

التعاون الإنمائي الدولي

٣٤ - ستلقي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأعباء ثقيلة على كاهل الميزانيات والقدرات العامة، وهو ما يتطلب زيادة حجم وفعالية الدعم الدولي، بما في ذلك التمويل بشروط ميسّرة والتمويل الاعتيادي. ولحشد هذا الدعم، تتضمن خطة عمل أديس أبابا طائفة من الالتزامات وبنود العمل المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وهي تتضمن أيضا التزامات وبنود عمل بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والقروض المقدمة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وغير ذلك من جهود التعاون الإنمائي الدولية.

٣٥ - وقد بلغ حجم المساعدة الإنمائية الرسمية رقما غير مسبوق في عام ٢٠١٤، عند ١٣٧,٢ بليون دولار، وهو قد ارتفع بنسبة ٧٠ في المائة تقريبا منذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١١)]. غير أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة، عند ٠,٣ في المائة، لا ترقى إلى المستوى المستهدف المحدّد بـ ٠,٧ في المائة. وفي خطة عمل أديس أبابا، أعادت البلدان المتقدمة تأكيد التزاماتها المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وحثت جميع البلدان التي لم تحقق المستويات المستهدفة على بذل جهود ملموسة إضافية. وتعهدت البلدان المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية كذلك بعكس الاتجاه النزولي للمساعدة

(١١) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الأشد احتياجا، والتي سيظل الكثير منها يعتمد على التمويل الميسّر الشروط لتلبية متطلبات التنمية المستدامة. ومع ذلك، انخفض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٤ بنسبة ٩,٣ في المائة بالقيم الحقيقية مقارنة بعام ٢٠١٣، كما انخفض حجم المعونة المقدمة إلى الفئات الأخرى ذات الأولوية (انظر الشكل الرابع). وعلى ضوء تنامي الطلب على المساعدة الإنمائية الرسمية، ومن ذلك مثلا الطلب الناشئ عن تكاليف رعاية اللاجئين داخل البلدان، ثمة خوف من استمرار انخفاض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا.

الشكل الرابع

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها مجموعات البلدان ذات الأولوية من الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠٠٠-٢٠١٤

(ببلايين دولارات عام ٢٠١٣)

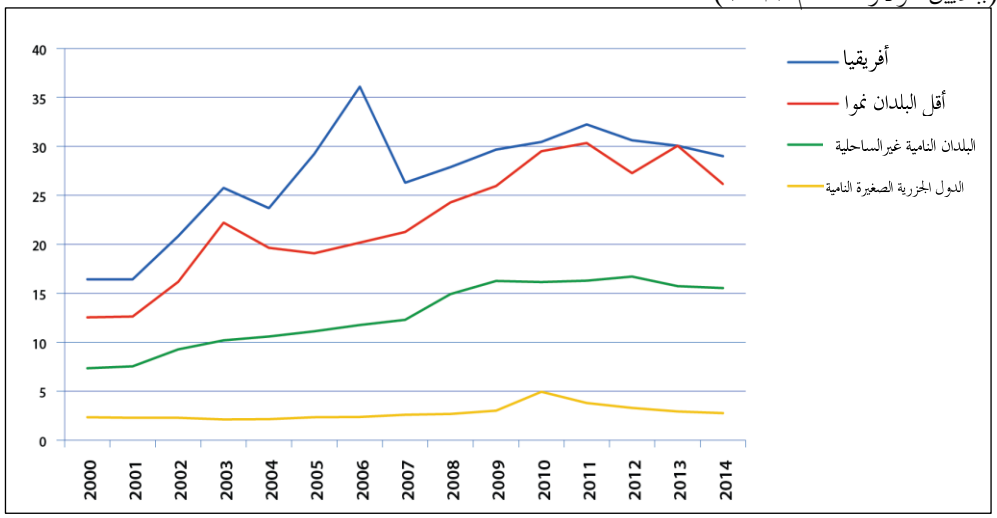

المصدر: بيانات لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣٦ - وتتضمن خطة عمل أديس أبابا أيضا تشجيع البلدان النامية على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد ازداد هذا التعاون في السنوات الأخيرة وفقا لتقديرات شتى، إلى جانب تزايد أنشطة التجارة والاستثمار والتكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب. وبينما يتسبب اختلاف النهج والطرائق المتبعة حيال التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب في صعوبة الإبلاغ عن الاتجاهات العالمية الإجمالية، ثمة تزايد في توافر المعلومات وجهود جارية، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، من أجل مواصلة تحسين التقديرات.

٣٧ - وبالإضافة إلى زيادة حجم التمويل الميسّر، يلتزم جميع مقدمي الأموال أيضا بتحسين جودة وتأثير وفعالية التعاون الإنمائي، بما في ذلك من خلال التقيد بالمبادئ المتفق عليها

بخصوص فعالية التعاون الإنمائي. ويلتزم مقدمو الأموال كذلك بأخذ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في الحسبان في جميع عمليات التمويل الدولية العامة، وبتبادل المعارف بشأن ما يبذله كل منهم من جهود.

٣٨ - واعترافا بما تتيحه المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من إمكانات كبيرة في مجال تمويل التنمية المستدامة، جرى تشجيع هذه المصارف على التكيُّف واكتساب الجاهزية التامة لتلبية متطلبات خطة التنمية المستدامة. واستجابةً منها لهذا الاعتراف، أعلنت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على هامش المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية اعتزامها تقديم التمويل للتنمية المستدامة عن طريق تحسين استخدام بنود ميزانياتها العامة، ضمن تدابير أخرى. وستكون مؤسسات التمويل الإنمائي التي أنشئت مؤخرا وجرى الترحيب بها في خطة عمل أديس أبابا بمثابة مصدر إضافي للتمويل الدولي العام لاستثمارات التنمية المستدامة، ولا سيما استثمارات البنى التحتية المستدامة.

٣٩ - وهناك مصادر إضافية للتمويل الدولي العام، بما في ذلك تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ وتمويل الأنشطة الإنسانية والمصادر التمويلية المبتكرة، تشكل إضافة أخرى لمشهد التمويل الدولي العام للتنمية المستدامة. وتشدد خطة عمل أديس أبابا على أهمية الوفاء بجميع الالتزامات القائمة وأهمية تحقيق مزيد من الاتساق بين جميع مصادر تمويل التنمية. وتعترف خطة العمل أيضا بالدور الذي تضطلع به شراكات أصحاب المصلحة المتعددين في تمويل بعض القطاعات، وتشجع هذه الشراكات على دعم الأولويات والاستراتيجيات التي تشكّلها البلدان.

٤٠ - ومن خلال رصد تنفيذ هذه الالتزامات، وخاصة فيما يتعلق بالتدفقات المالية الواردة من المانحين التقليديين والمصارف الإنمائية، سيكون من الممكن الاستفادة من مجموعة راسخة من مصادر البيانات. وتوفر الدراسات الاستقصائية بشأن فعالية التعاون الإنمائي، المتاحة بالفعل من كل من منتدى التعاون الإنمائي والشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، مصدرا إضافيا للبيانات التي قد يُستفاد بها في جهود فرقة العمل. وفي مجالات أخرى، سيُعتمد في الرصد على تجميع وتحليل البيانات من مجموعة أكثر تنوّعا من المصادر المتاحة، مع مراعاة عدم وجود بيانات موحدة تماما وقابلة للمقارنة. وأخيرا، فإن المصارف الإنمائية وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين والمؤسسات المعنية الأخرى ستقوم أيضا بالإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات السياساتية والإجرائية الواردة في الفرع.

التجارة الدولية كمحرك للتنمية

٤١ - تعترف خطة عمل أديس أبابا بالتجارة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادي الشامل للجميع والحد من الفقر. ويشار في خطة العمل إلى أنه إذا توافرت السياسات الداعمة

والهياكل الأساسية والقوة العاملة المتعلمة الملائمة، يمكن للتجارة أن تساعد أيضا في تحقيق الأهداف المتمثلة في إيجاد عمالة منتجة وتوفير العمل اللائق وتمكين المرأة وتحقيق الأمن الغذائي والحد من التفاوت، إلى جانب أهداف أخرى.

٤٢ - وقد تزايد حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات بشكل سريع على مدى عدة عقود، من حوالي ٤ تريليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى نحو ٢٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٤. بيد أن الأزمة المالية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قد أحدثت تغيّرا في ديناميات التجارة العالمية. وصحيح أن التجارة انتعشت بقوة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، ولكن تجارة السلع العالمية لم ترجع بعد إلى معدلات نموّها قبل الأزمة. وقد عُوّض تباطؤ تجارة السلع العالمية نوعا ما بمعدلات النمو المرتفعة لتجارة الخدمات، حيث ازدادت مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات في العقد الماضي. ومع ذلك، فإن هبوط أسعار السلع الأساسية قد جعل من الصعب على أقل البلدان نموا على وجه الخصوص العودة إلى معدلات النمو العالية لعائدات صادرات السلع الأساسية التي ساعدت على زيادة حصة هذه البلدان في الصادرات العالمية بمقدار الضعف تقريبا، حيث ازدادت من ٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١,١ في المائة في عام ٢٠١٤.

٤٣ - ومن السمات الفارقة للأنماط التي باتت اليوم تسود تدفقات التجارة العالمية ظهور سلاسل القيمة العالمية. وقد كانت سلاسل القيمة العالمية هي القوة الدافعة للنمو الهائل لحجم التجارة فيما بين البلدان النامية، أو التجارة فيما بين بلدان الجنوب، في العقد الماضي. ومن الأمور الشديدة الارتباط بتطور سلاسل القيمة العالمية الطفرة التي شهدتها أعداد الاتفاقات التجارية التفضيلية، الثنائي منها والإقليمي. ويهدف العديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية التي أُبرمت مؤخرا إلى تعميق التكامل الاقتصادي، وهي تشمل طائفة من التدابير المتجاوزة للحدود وغيرها من التدابير التنظيمية غير الجمركية، بالإضافة إلى التدابير المتبادلة لإزالة التعريفات الجمركية. وفي عام ٢٠١٤، بلغت نسبة نشاط التبادل التجاري الذي جرى بين بلدان موقّعة على اتفاقات تجارية إقليمية إلى مجمل نشاط التبادل التجاري العالمي ما يقارب النصف، وبلغت نسبة التجارة المنظمة بموجب اتفاقات تجارية ''أعمق'' ما يقارب الثلث (انظر الشكل الخامس)[١٢]. وكل بلد من بلدان العالم تقريبا طرفٌ في اتفاق تجاري إقليمي واحد على الأقل، مع وجود اختلافات بين البلدان في درجات النشاط في إبرام الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية. وعلى الصعيد العالمي، ربما يفضي ظهور ''الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى''، مثل اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ وشراكة التجارة والاستثمار عبر

(١٢) United Nations Conference on Trade and Development, *Key Statistics and Trends in Trade Policy 2015* (UNCTAD/DITC/TAB/2015/2) (Geneva, 2015).

الأطلسي المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، إلى إحداث مزيد من التغيير في ديناميات تدفقات التجارة العالمية وفي قواعد التجارة الدولية التي تستند إليها هذه التدفقات.

٤٤ - ومع ذلك، فإن خطة عمل أديس أبابا تعيد تأكيد ضرورة الترويج للأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف ذي طابع عالمي ويستند إلى القواعد ويكون منفتحا وشفافا ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية، وضرورة تحرير التجارة بشكل يُعتدّ به. وفي المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أكد الأعضاء أن منظمة التجارة العالمية هي المنتدى العالمي الرئيسي المنوط به وضع وحوكمة قواعد التجارة. وأقرّوا أيضا بما يقدمه النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد من إسهام في إضفاء القوة والاستقرار على الاقتصاد العالمي، وبما يمكن أن تؤديه التجارة الدولية من دور في تحقيق نمو مستدام وقوي ومتوازن تعمّ فوائده الجميع.

الشكل الخامس

الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى: الحجم النسبي للسكان والناتج، ٢٠١٤

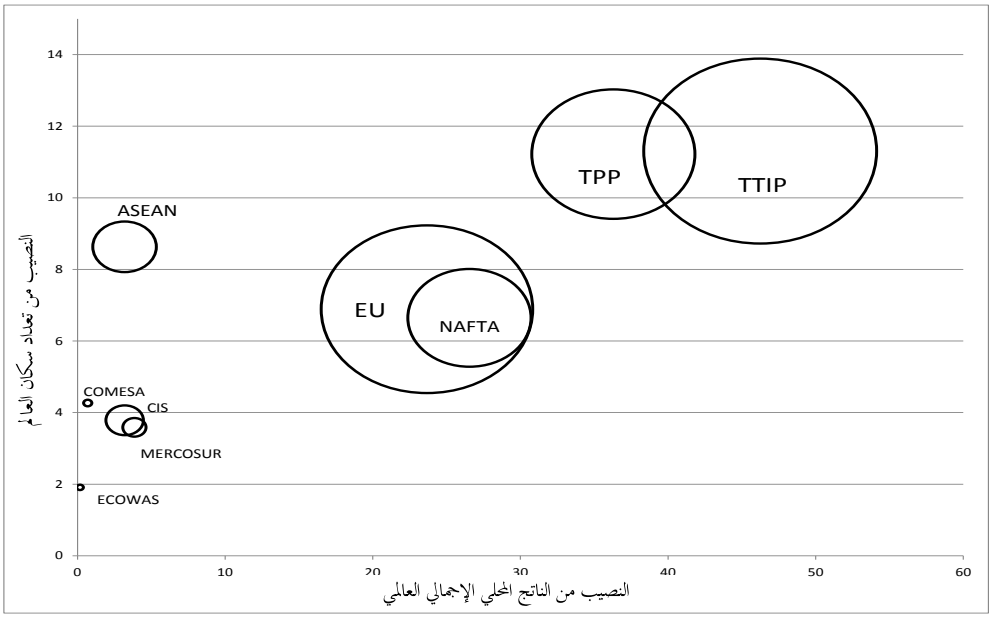

المختصرات: ASEAN – رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ CIS – رابطة الدول المستقلة؛ COMESA – السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ ECOWAS – الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ EU – الاتحاد الأوروبي؛ MERCOSUR – السوق الجنوبية المشتركة؛ NAFTA – اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية؛ TPP – اتفاق شراكة المحيط الهادئ؛ TTIP – شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي.

المصدر: حسابات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٤٥ - وإزاء الخلفية المبينة أعلاه، سيُعتمد في رصد الالتزامات المتعلقة بالتجارة في خطة عمل أديس أبابا على البيانات التي تجمعها منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على وجه الخصوص، وهي بيانات منبنية جزئيا على الأعمال التي اضطلعت بها الأمم المتحدة منذ أمد بعيد لتجميع الإحصاءات التجارية الرسمية. وتشمل هذه البيانات إحصاءات عن الاتجاهات العالمية في مجال التجارة، والاتجاهات السائدة في مجال الوصول إلى الأسواق وعلى صعيد التعريفات التفضيلية للمجموعات القطرية المحددة. وسيكون بإمكان منظمة التجارة العالمية أيضا توفير تقييمات نوعية لمفاوضاتها وسياساتها المستقبلية، بينما سيواصل الأونكتاد رصد الاتجاهات السائدة على صعيد الاتفاقات الاستثمارية الدولية.

الديون والقدرة على تحمّل أعبائها

٤٦ - يمثل الاقتراض، من جانب الحكومات وكيانات القطاع الخاص على السواء، أداة هامة لتمويل الاستثمارات التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك لتغطية الاختلالات القصيرة الأجل بين الإيرادات والمصروفات. وقد يتيح الاقتراض الحكومي أيضا المجال لتأدية السياسات المالية دورا معاكسا للدورة الاقتصادية. بيد أن ارتفاع عبء الديون قد يعيق النمو والتنمية المستدامة.

٤٧ - وقد أحرزت البلدان النامية تقدما كبيرا على صعيد خفض ديونها الخارجية في مطلع القرن الحالي (انظر الشكل السادس) وذلك بدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما في حالة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع ذلك، فإن بعض البلدان النامية يمر حاليا بحالة مديونية حرجة، ولدى العديد من البلدان مستويات مديونية خارجية تجعلها عرضة للإعسار عند حدوث صدمات خارجية من قبيل هبوط أسعار السلع الأساسية أو وقوع الكوارث الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض من البلدان المنخفضة الدخل بصدد دخول أسواق رأس المال الدولية لأول مرة، وهذا يجلب لها فرصا تمويلية جديدة مصحوبة بمخاطر جديدة أيضا، مثل التأثر بتقلّب تدفقات رؤوس الأموال الدولية. وفي الوقت نفسه، ازدادت معدلات إصدار الديون المحلية في العديد من البلدان النامية، مما يخلق فرصا تمويلية جديدة مع الحد من حالات تضارب عملات التقويم بالنسبة للمقترضين المحليين. ومع ذلك، فإن تراكم الديون المحلية قد يكون أمرا مكلفا، فهذه ديون يتعيّن التعامل معها كغيرها من أشكال الاقتراض. وشهدت الديون الخاصة في بلدان الأسواق الناشئة نموا كبيرا هي الأخرى منذ الأزمة المالية، وهذا يولّد مخاطر نظامية متصلة بتضارب عملات التقويم وآجال الاستحقاق. وفي الواقع،

هناك خطر من أن يتم تحويل بعض الالتزامات إلى ميزانيات الدول في حال توقّف المقترضين عن السداد بأعداد كبيرة.

٤٨ - وقد كانت إدارة الديون السيادية والتصدي لأزمات الديون عند وقوعها من بين بنود جدول أعمال تمويل التنمية منذ اعتماد توافق آراء مونتيري. وستقوم فرقة العمل بالإبلاغ بشأن إدارة الديون ومنع الأزمات، وبشأن معالجة أزمات الديون. ويجري أيضا تناول مسألة التخفيف من أخطار تراكمات الدين الخاص ضمن مناقشة موضوع تنظيم أسواق المال في إطار مناقشة موضوع المسائل النظامية، بينما يجري تناول مسألة تشجيع التمويل الطويل الأجل وتطوير أسواق رأس المال المحلية في إطار مناقشة موضوع القطاع الخاص.

الشكل السادس

الديون الخارجية للبلدان النامية، ٢٠٠٠-٢٠١٤

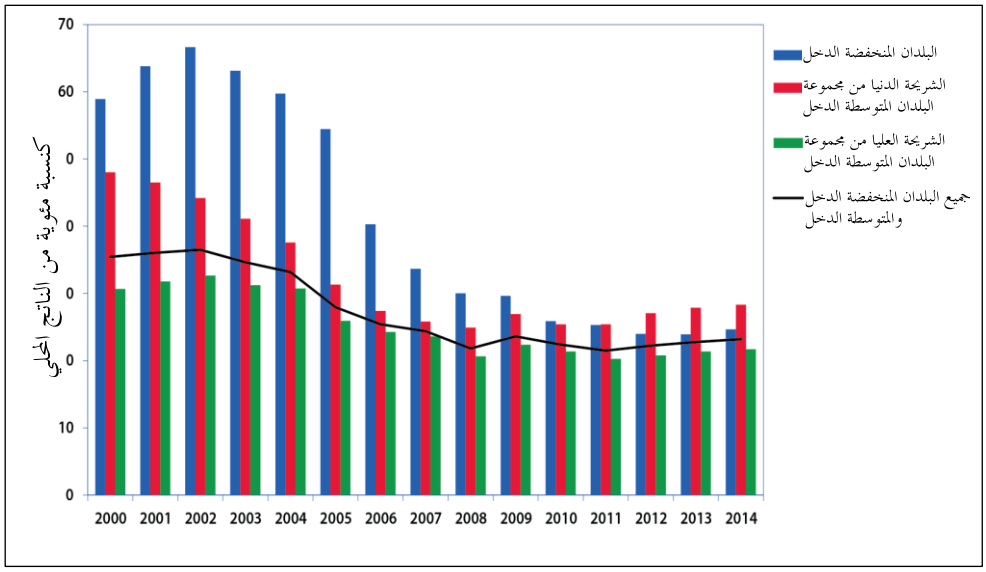

المصدر: الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١٦، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: تضمّ أرقام الديون المعروضة الديون الخارجية العامة والديون المضمونة من الحكومات والديون الخاصة غير المضمونة الطويلة الأجل، واستخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي، والديون القصيرة الأجل، والمتأخرات، مقوّمةً بدولار الولايات المتحدة.

٤٩ - وتتوافر الإحصاءات عن أحجام الديون، كما تتوافر بدرجة ما بخصوص نقاط الضعف والمخاطر الناشئة المحلية والخارجية التي تهدد القدرة على تحمل الديون، وإن كان من الممكن الاستفادة من إجراء استعراض يهدف إلى تقييم مدى شمول وآنية وموثوقية بيانات الديون المستمدة من جميع المصادر بما يساعد على تعزيز نوعية البيانات. وفي حين أن البيانات المتعلقة بإدارة الديون وإعادة هيكلة الديون تتوافر بدرجة أقل، هناك منظمات دولية تعتزم إطلاق قواعد بيانات جديدة لاستقاء بعض هذه المعلومات. وستتوافر تقارير مرحلية نوعية بخصوص التطورات السياساتية.

معالجة المسائل النظامية

٥٠ - تتضمن خطة عمل أديس أبابا التزامات وبنود عمل تتصل بالهياكل المؤسسية للبنيان المالي الدولي وبحوكمة هذا البنيان، وذلك بالاستفادة من توافق آراء مونتيري. وصحيح أن خطة العمل تعكس ما تضمّنه توافق الآراء من تشديد على أهمية التناغم والاتساق بين النظم المالية والنقدية والتجارية، ولكنها تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بإدماجها الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في الشق المتصل بالاتساق من خطة العمل، بما في ذلك المسائل البيئية والاجتماعية من قبيل تنقّل الأشخاص بين الدول، إلى جانب المسائل الاقتصادية.

٥١ - وفي خطة عمل أديس أبابا، كررت الحكومات تأكيد التزامها المعرب عنه في مونتيري بمواصلة إصلاح حوكمة عمليات صنع القرار الاقتصادي على الصعيد الدولي. وفي تطور هام في هذا الصدد، دخلت الإصلاحات التي اتُّفق في عام ٢٠١٠ على إجرائها لنظام حصص وحوكمة صندوق النقد الدولي حيز النفاذ اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، مما مهّد الطريق لمواصلة الجهود الرامية إلى إعطاء البلدان النامية صوتا ومشاركةً أقوى في الحوكمة العالمية.

٥٢ - وقد أقر توافق آراء مونتيري كذلك بضرورة تعزيز النظم النقدية والمالية الدولية دعما للتنمية، واشتمل ذلك على التشديد على أن ما يُجرى من إصلاحات للبنيان المالي الدولي ينبغي أن يكون هدفه القضاء على الفقر. وكما ورد في خطة عمل أديس أبابا، أبرزت أزمة عام ٢٠٠٨ المالية والاقتصادية العالمية المخاطر وأوجه الضعف في النظام الدولي. ومنذ حدوث الأزمة، أجريت إصلاحات هامة لتحسين سير عمل النظام وزيادة استقراره وقدرته على استيعاب الصدمات. وجرى تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، وأنشئت آليات تنسيق جديدة، وشُرع في إجراء الإصلاحات التنظيمية. ومع ذلك، ما زالت أوجه الضعف تعتري النظام المصرفي، وما زالت تدفقات رؤوس الأموال الدولية شديدة التقلب. وفي الوقت

نفسه، وكما يشار إليه في خطة العمل، لا تزال البلدان النامية معرّضة لأخطار انتقال الآثار غير المباشرة إليها.

٥٣ - وتعتزم فرقة العمل رصد جميع مؤشرات التقدم الكمية والنوعية ذات الصلة. وتتوافر بيانات الاقتصاد الكلي بكثرة ويجري بالفعل رصدها جيدا. ويجري بالفعل أيضا الرصد الدقيق لتنفيذ الإصلاحات التنظيمية المالية. بيد أن هناك تحديا ناشئا عن عدم توافر البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ هذه الإصلاحات في بعض الأحيان إلا فيما يخص بلدان مجموعة العشرين وقلة من البلدان الأخرى التي توجد بها مراكز مالية ضخمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إحدى المسائل الرئيسية المطروحة في خطة عمل أديس أبابا تتمثل في أثر الضوابط التنظيمية على الحوافز الاستثمارية في البلدان الأشد احتياجا وفي المجالات الهامة بالنسبة للتنمية المستدامة، وهو أمر يصعب رصده.

٥٤ - وتغطى المسائل المتعلقة بالهجرة أيضا في الفصل المتعلق بالمسائل النظامية. وأُعرب أيضا عن مخاوف تتعلق بالعنف والجريمة، مما قد يعيق سير عمل النظام الدولي بالشكل المنشود. وقد بذلت جهود كبيرة لجمع البيانات عن النتائج المتحققة في هذه المجالات، بما في ذلك من خلال استخدام مصادر البيانات غير التقليدية لتتبُّع الهجرة، وإن كان عدد أقل من الجهود يركّز على عمليات وضع السياسات.

٥٥ - وسيتخذ رصد التقدم المحرز في تنفيذ هذا الفصل أيضا شكل العروض السردية المتعلقة بوضع السياسات، ذلك أن معظم الإجراءات السياساتية غير قابل للرصد باستخدام المؤشرات الكمية. فعلى سبيل المثال، سيتم توفير معلومات نوعية في مجالات من قبيل الحوكمة العالمية واتساق السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، بإمكان فرقة العمل، بحكم طبيعتها، أن تساعد في تحديد التناقضات السياساتية، وأن تكون بمثابة وسيلة لزيادة التعاون بين المؤسسات الدولية. ويمكن اعتبار منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية الآلية التي ستستطيع من خلالها الدول الأعضاء الاستفادة بشكل أفضل من منابر الأمم المتحدة للتنسيق واتساق السياسات.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٥٦ - من الأمور التي تُعتبر إضافة كبيرة لتوافق آراء مونتيري تشديد خطة عمل أديس أبابا على أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وإبرازها الحاجة إلى بناء القدرات. ويشار في خطة العمل مع القلق إلى تفاوت درجات القدرة الابتكارية والموصولية وفرص الوصول إلى التكنولوجيا داخل البلدان وفيما بينها.

وتهدف الالتزامات الواردة في خطة العمل إلى معالجة أوجه انعدام التكافؤ هذه، وتحفيز البحث والابتكار من أجل التنمية المستدامة، والتشجيع على زيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيات من خلال السياسات المحلية والتعاون الدولي.

٥٧ - وفي الوقت الحالي، هناك عدم تكافؤ في فرص الوصول إلى التكنولوجيا وفي توزيعها. فعلى سبيل المثال، يستخدم الإنترنت ٧٤ في المائة من السكان في البلدان المتقدمة مقابل ٢٦ في المائة فقط في البلدان النامية. وتنفق البلدان النامية، وأقل البلدان نموا على وجه الخصوص، أموالا أقل بكثير على البحث والتطوير وعلى التعاون الدولي في مجال العلوم. وعلى الرغم من هذه الفجوات، فإن مقولة إن التكنولوجيات يتم تطويرها في الشمال ثم تُنقل كما هي إلى الجنوب هي مقولة مضللة. فمعظم الابتكارات يقوم على تحسينات تدريجية وعمليات تكييف لتكنولوجيات موجودة من قبل. والابتكار، وفقا لهذا المفهوم، منتشر على نطاق واسع في كثير من البلدان النامية، والشركات الموجودة في البلدان المتوسطة الدخل، على وجه الخصوص، يُنسب إليها نصيب متنام من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير. وقد بدأ بعض البلدان المنخفضة الدخل أيضا بتنمية القدرات التكنولوجية المحلية. وقد أكدت هذه التجارب أهمية التعلُّم التفاعلي، وتبادل المعلومات، والتنسيق بين الحكومات والشركات والجامعات ومراكز البحوث وغيرها من الجهات الفاعلة في بناء اقتصاد ابتكاري.

٥٨ - ولا تتوقف قدرات بلد ما في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار على الفرص المتاحة له للاستفادة من مخزون متنام من العلوم والتكنولوجيات فحسب، بل وعلى جودة التفاعلات بين الجهات الفاعلة في مجال الابتكار ضمن ما يمكن تسميته ”منظومة الابتكار“. ويكمن أحد التحديات الرئيسية التي تعترض تعزيز الابتكار التكنولوجي في البلدان النامية في عدم وجود منظومة ابتكار مناسبة قادرة على تيسير التفاعل بين الجهات الفاعلة الرئيسية - المؤسسات والجامعات ومعاهد البحوث والحكومة والنظام المالي - إلى جانب المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الرسمي، بما في ذلك روّاد الابتكار من عموم الجمهور، ومصادر المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية. ولكي تكون منظومة الابتكار فعالة، يجب أن تشجع على زيادة التفاعل بين مختلف المجموعات. وينبغي لهذه المنظومة أن تشجع الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة وتعزز تطوير التكنولوجيا الميسورة الكلفة لتلبية احتياجات الفقراء. وتهدف خطة عمل أديس أبابا إلى تعزيز تلك التفاعلات من أجل تحسين مساهمة العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق مجموعة أهداف التنمية المستدامة.

٥٩ - وتحقيقا لهذا الغرض، تتضمن خطة عمل أديس أبابا طائفة من الالتزامات تمتد من الالتزامات المحلية المتصلة بتعزيز البيئة المحلية من أجل التطوير التكنولوجي إلى الالتزامات الدولية المتصلة بتعزيز التعاون الدولي وتشجيع نقل التكنولوجيا وتنفيذ آلية تيسير التكنولوجيا وإنشاء بنك التكنولوجيا. وسيعتمد رصد هذه الالتزامات على مزيج من البيانات الموجودة بالفعل بخصوص نتائج السياسات وتدفقات الأموال وتقييمات أكثر اتساما بالطابع النوعي للأطر السياساتية والاستراتيجيات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وهناك طائفة واسعة من البيانات المتاحة لرصد نتائج السياسات، ومنها مثلا ما يتم توفيره باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستفادة من فرص الحصول على التعليم التقني والتدريب. وكثيرا ما تكون هذه البيانات متداخلة، ويمكن الاستفادة فيها من المؤشرات المستخدمة لرصد أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، يمكن أن يُسترشد لدى اتخاذ إجراءات الإنفاق الوطني والدعم الدولي المخصصين للعلم والتكنولوجيا والابتكار بمجموعات البيانات الموجودة. وسيعتمد رصد اعتماد السياسات المحددة على مزيج من التقييمات النوعية التي يمكن الاستفادة فيها من الاستعراضات السياساتية التي تجرى في المحافل ودراسات الحالات الإفرادية القائمة، ومن قواعد البيانات المتعلقة بالأدوات والأطر السياساتية.

البيانات والرصد والمتابعة

٦٠ - يتناول الفرع الأخير من خطة عمل أديس أبابا الطريقة التي ينبغي أن يتبعها المجتمع الدولي في رصد تنفيذ الإجراءات المتفق عليها. وهو يؤكد على أهمية البيانات المصنفة العالية الجودة في وضع السياسات ورصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويحدد أولويات بناء القدرات في هذا المجال. ومع اعتماد خطة عمل أديس أبابا، تكون هذه هي المرة الأولى التي تحظى فيها المسائل المتصلة بالبيانات بمعالجة شاملة في مؤتمرات تمويل التنمية وعمليات متابعتها. وهذا يعكس تقديرا أعمق لأهمية النظم الإحصائية وعمليات إدارة البيانات وما لها من دور في تعزيز القدرات المحلية في جميع المجالات، فضلا عن تعزيز الشفافية والمساءلة. غير أنه يتعين أيضا ترجمة البيانات إلى معلومات مفيدة تبنى عليها الإجراءات العملية.

٦١ - وستقوم فرقة العمل بالمتابعة بخصوص الالتزامات المتعلقة باكتمال البيانات وجودتها ودرجة تفصيلها وتوافرها. وستتناول أيضا وضع تدابير وأدوات محددة، وتقييم الشفافية والاحتياجات، والجهود المبذولة لبناء القدرات في هذا المضمار.

٦٢ - وفي هذا المجال، سيكون هناك قدر كبير من علاقات التآزر مع الجهود الرامية إلى وضع إطار للمؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، تحت رعاية اللجنة الإحصائية،

ودعم وتطوير قدرات الوكالات الإحصائية الوطنية. ويمكن أن تقوم فرقة العمل بعرض المعلومات النوعية عن هذه الجهود، وعن مدى تطابقها مع البيانات المفتوحة وغير ذلك من مبادرات الشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، سيجرى الإبلاغ النوعي بشأن وضع التدابير المحددة المطلوبة في خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك بخصوص القياسات الشفافة للتقدم المحرز صوب تحقيق التنمية المستدامة والتي تتجاوز مجرّد نصيب الفرد من الدخل، وبخصوص أدوات رصد آثار التنمية المستدامة على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

خامسا - الاستنتاجات

الإسهامات الفنية المقدمة لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية

٦٣ - في إطار اضطلاع فرقة العمل بولايتها المتمثلة في توفير التوجيه في المتابعة الحكومية الدولية لهذه الخطة من حيث التقدم المحرز والثغرات القائمة في التنفيذ والتوصيات الرامية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ١٣٣)، نظرت فرقة العمل بعناية في المجموعة الكاملة للالتزامات وبنود العمل المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا، وذلك بغية إيجاد إطار لرصد خطة العمل بشكل عام في السنوات المقبلة. وانصبّ تركيز هذه المهمة الأولى لفرقة العمل على بناء إطار للرصد والتقييم. وتضطلع فرقة العمل بمهامها في ظل بيئة عالمية متغيرة، حيث تجابَه بتحديات جديدة تهدد بتقويض تنفيذ خطط العمل الجديدة. وقد أثار السياق العالمي المتغير، إلى جانب الاتساع العرضي لنطاق مهمة جمع البيانات، عدة أسئلة بشأن مستقبل عمليات الرصد. وعلى وجه الخصوص، انبثقت عن هذا السياق المتغير ثلاث ملاحظات حول أفضل السبل بالنسبة لفرقة العمل لدعم منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

٦٤ - فأولا، تبرز البيئة العالمية المتغيرة أهمية المحافظة على المرونة في معالجة المسائل الرئيسية في عملية متابعة تمويل التنمية. وكما تنص خطة عمل أديس أبابا، ينبغي أن تعالج عملية متابعة تمويل التنمية ”المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ خطة العمل هذه عند الاقتضاء“ (الفقرة ١٣١). ويمكن أن تساعد الخبرات المتعددة الأبعاد المتاحة ضمن فرقة العمل في تزويد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية بتقييمات موثوقة ومتوازنة للحالة الراهنة فيما يتعلق بالقضايا المستجدة التي تؤثر في تنفيذ خطة تمويل التنمية. وفي الواقع، فإن فرقة العمل تضم خبرات المجتمع الدولي وتشكل قناة يضطلع من خلالها المجتمع الدولي بمسؤولياته على صعيد دعم وضع السياسات المفصلة في المسائل

الاقتصادية والمالية والتجارية. وسيتمحور أحد التحديات التي تواجهها فرقة العمل حول كيفية إضفاء المرونة على برنامج عملها في ظل العدد الكبير للوكالات التي يجري التعامل معها وتوقيتات العمليات الحكومية الدولية. ويمكن لفرقة العمل أن تساهم بالتحليلات المحددة الهدف لمساعدة المنتدى في معالجة القضايا الجديدة في تقريرها السنوي، إذا كان هناك متسع من الوقت. وكبديل آخر، ربما تتخذ الإسهامات التحليلية شكل موجزات سياساتية تعدها الأمانة من خلال العمل مع أعضاء فرقة العمل المختصين، على أساس كل حالة على حدة.

٦٥ - وتتعلق الملاحظة الثانية بأهمية تحقيق التوازن بين الاتساع العرضي لخطة العمل وبين عمقها. فخطة عمل أديس أبابا عريضة النطاق للغاية، فهي تغطي سبعة أفرع ومسائل شاملة، بما يشمل مئات الالتزامات وبنود العمل. وبينما يستلزم الاتساع العرضي لخطة العمل تغطية كاملة لهذه الطائفة العريضة من القضايا، فإن تعقيد القضايا المتناولة يستلزم أيضا إجراء مناقشات متعمقة مدعومة بالبيانات والأعمال التحليلية. وإذا غطيت خطة العمل بكامل نطاقها كل سنة، سيتطلب الأمر على الأرجح من فرقة العمل أن تعد تقريرا ضخما بصورة تتجاوز أي حد أقصى يمكن تصوره لعدد صفحات التقرير. كما أن هذا قد يثقل كاهل منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية الذي تمتد ولايته لخمسة أيام كحد أقصى. ومن الناحية الأخرى، إذا لم تغط خطة العمل بأكملها، قد تُترك ثغرات كبيرة في التنفيذ.

٦٦ - وفي إطار التصدي لهذا التحدي، ناقشت فرقة العمل نهجا ثلاثي العناصر حيال عملية إعداد التقرير: فأولا، يتم إدراج مناقشة موجزة عن السياق العالمي وانعكاساته على تنفيذ خطة العمل وعملية المتابعة؛ وثانيا، تقدّم لمحة عامة موجزة عن كل فرع في خطة العمل بأكملها، بما في ذلك عرض البيانات المحدثة والمسائل ذات الصلة، إلى جانب استكمال المعلومات عن المبادرات الجديدة كما هو مطلوب في خطة عمل أديس أبابا (مثل المنتدى العالمي للبنى التحتية وآلية تيسير التكنولوجيا)، مع عرض المجموعة الأوسع من الالتزامات وبنود العمل في مرفق متاح على الإنترنت؛ وثالثا، تتم مناقشة مسائل مواضيعية محددة بناء على طلب الدول الأعضاء، وذلك على ضوء المدخلات الواردة من مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا بكامل نطاقها. وقد يُستمد موضوع أو مواضيع النقاش، في حال حظيت بالدعم، من المسائل الشاملة المحددة في خطة العمل، أو من المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، أو من موضوع يقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو من مسائل أخرى. بيد أن النهج المواضيعي سيقتضي من الدول الأعضاء أن تقدم توجيها

إضافيا. وعلى ضوء الإطار الزمني الذي يتعين إصدار تقرير متعمق كامل في غضونه، وخاصة في ظل المشاركة النشطة من جانب أكثر من ٥٠ وكالة، ينبغي تقديم هذا التوجيه في الوقت المناسب. وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في إدراج توصيات بشأن إبرام الاتفاقات بخصوص طرائق تنفيذ استنتاجات السنة السابقة المتفق عليها في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، أو القيام بدلا عن ذلك بإدراج خطة ضمن هذه الاستنتاجات بخصوص كيفية وتوقيت الاتفاق على تلك الطرائق، وذلك من أجل إتاحة الوقت الكافي لإعداد التقرير.

٦٧ - وتتعلق الملاحظة الثالثة بمسألة كيفية إشراك البلدان في عملية تمويل التنمية على الصعيد الوطني. ففي حين أن التقرير عالمي الطابع، فإن العديد من المسائل التي يجري تناولها في مجالات العمل، ولا سيما تلك المتصلة بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، ستستفيد أكبر استفادة من المعلومات المستمدّة من التقارير المقدّمة من البلدان. غير أن البلدان مثقلة بالفعل بعبء إبلاغي كبير فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة. وسيلزم الحصول على مزيد من التوجيه من الدول الأعضاء لتقييم الخيارات الممكنة لأنماط الإبلاغ القطري عن عملية تمويل التنمية وعلاقتها بالجهود ذات الصلة التي تبذل في مجال أهداف التنمية المستدامة.

٦٨ - وأخيرا، سترحب فرقة العمل بتلقّي أي تعقيبات من منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية بخصوص مقترحاتها الحالية المتعلقة بعملية الرصد، والتي لا تبني فقط على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بل ويتسع نطاقها لتقوم بدور أساس تحليل خطة عمل أديس أبابا بأكملها ووسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الانتقال من الرصد إلى العمل الفعلي

٦٩ - كما ذُكر، تؤدي مهمة الرصد التي تضطلع بها فرقة العمل غرضا مزدوجا: إسداء المشورة إلى المتابعة الحكومية الدولية بشأن التقدم المحرز والثغرات الموجودة في التنفيذ، وتقديم توصيات لاتخاذ إجراءات تصحيحية. وتنشئ هذه المهمة الاستشارية صلة مهمة بين الرصد والتنفيذ. وكان هناك انطباع بأن هذه المهمة أضعف مما ينبغي في سياق التجربة المعروضة في تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، الذي خلص في تحليله النهائي إلى أنه إذا ما أريد لجهود الدعوة أن تحدث تأثيرا مستمرا، يجب تكملة عملية رصد الالتزامات بآليات وقنوات فعالة للمساءلة[١٣]. ويمكن أن يوفر تقرير فرقة العمل

(١٣) United Nations, *MDG Gap Task Force Report 2015: Taking Stock of the Global Partnership for Development* (New York, 2015).

والمناقشة التي تجري بشأنه على الصعيد الحكومي الدولي هذه الصلة. وفي سياق اتفاق تطلُّعي وغير ملزم، تمثل مهمة الرصد هذه عنصرا رئيسيا وعصا تحكم في عملية التغيير اللازمة لإحراز التقدم مع مرور الزمن.

٧٠ - بل إنه إذا ما أفضت أنشطة الرصد والتحليل إلى تكوين فهم أعمق للقضايا وخلق معرفة توافقية، فإنها قد تغير التصوّر الموجود بخصوص الخيارات السياساتية، وقد تصبح محركا للتغيير، وهو ما ثبتت صحته في الاتفاقات البيئية[١٤]. فالقواعد والمبادئ الواردة في الاتفاقات الدولية تضفي الشرعية على أدوار الجهات السياسية الفاعلة ويمكن أن تعزز مراكزها. وهي قد تسهم في الوقت نفسه في نشر النهج السياساتية والتعلُّم من الأقران عندما تُتّخذ وسيلةً لجمع أوساط الممارسين معاً لتبادل الخبرات والتعلُّم.

٧١ - ويؤمل من المعارف الناتجة عن مهمة الرصد والاستعراض هذه، بالاقتران بالمناقشة الحكومية الدولية والمتعددة أصحاب المصلحة التي تجري في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، أن تدعم بدورها توليد زخم سياسي أكبر لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيدين الوطني والعالمي.

---

(١٤) May Miller-Dawkins, “Global goals and international agreements:lessons for the design of the Sustainable Development Goals”, *ODI Working Paper*, No. 402 (London, Overseas Development Institute, 2014).